هذه الورقة هي واحدة في سلسلة من الأوراق الموجزة والتقارير غير الدورية التي تقوم بإصدارها المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG)، حول قضايا الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن غياب الحياة السياسية المعقولة في معظم المنطقة، حتى إن لم يؤد بالضرورة إلى صراعات تتسم بالعنف، ظل مرتبطا ارتباطا وثيقاً بمجموعة من المسائل التي من شأنها التأثير في استقرار المنطقة على المدى الأبعد.

تحديات الإصلاح السياسي
الدمقرطة الأردنية وعدم الاستقرار الإقليمي

(٣.١)

المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

ومن أهم هذه المسائل:
١. انعدام فاعلية التمثيل السياسي والمشاركة الشعبية والتجاوب الحكومي، وذلك تنعكس في كثير من الأحيان على عدم كفاية الآليات القائمة للتعبير عن الاستياء الشعبي وتقنينه، مما قد يؤدي إلى احتجاجات خارج الأطر المؤسسية. وقد تأخذ هذه الاحتجاجات أشكالاً أشد عنفاً، ولا سيما أن التطورات الإقليمية (في الساحة الإسرائيلية -الفلسطينية وفي العراق) قد أدت إلى استقطاب وتحذير الرأي العام.
٢. على المدى البعيد، يشكل غياب المساءلة الشعبية والشفافية الحقيقية عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة. ومع أن الشفافية والمساءلة ليستا ضمانة في وجه الفساد، شكل غيابهما شبه ضمانة لتفشي الفساد. كما أن الحكومات، في غياب المشاركة الشعبية، تكون أكثر ميلاً لتقبل المطالب الصادرة عن المجتمع الدولي لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية عما لو كانت المطالب مطروحة من مواطنيها. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يقدم صانع القرار على عدم أخذ الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على قراراته بما يكفي من الحسبان.
٣. إن ضعف الشرعية السياسية بالترافق مع التخلف الاقتصادي يقودان إلى تقويض قدرة الدول العربية على لعب دور فاعل في الساحة الإقليمية خلال الأزمات، إذ تبرز الحاجة الماسة إلى مثل هذا الدور القيادي البناء والخلاق.
٤. يمكن أن يشكل العجز في التمثيل الديمقراطي، في بعض الحالات، مصدراً مباشراً للنزاع، كما حدث في الجزائر.

إن معالجة هذه المسائل تقع على عاتق الحكومات في المنطقة، ولكنها ليست مسؤولية محصورة بهم. ففي كثير من الحالات، اكتفت أحزاب المعارضة والمجتمع المدني بالشعارات الجوفاء وبتقديم الاقتراحات غير الواقعية التي لم تلق تجاوباً من الناس، وأدت إلى مزيد من التقويض لمصداقية العمل السياسي. وستقوم المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في تحليلاتها بالتركيز على سلوك هذه الأطراف كذلك.

أولا: نبذة عامة

يبدو أن الأردن قد خرج سالماً من الأزمة العراقية في الأشهر الأخيرة، بعد أن ناور بأعصاب هادئة أمام المطبات الخطرة للنزاع الدائر. وقد تمكنت المملكة الهاشمية من التغلب على مكامن الضعف الرئيسة في البلد، وذلك من خلال تكييف خطابها العلني ليلائم المزاج الشعبي، بينما تقدم الحكومة الدعم للسياسة الأمريكية في العراق، وفي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وبهذا خرجت المملكة إلى عالم ما بعد حرب العراق بثقة وسلطة متجددتين.

كان يمكن للصورة أن تكون مختلفة، فبوجود اقتصاد صغير تربكه الأزمات الإقليمية، والحقائق الديمغرافية المشوبة بالمخاطر، ومحدودية المشاركة العامة في الحكم. إن استمرار المصاعب الاقتصادية، على الرغم من النمو الثابت في الناتج المحلي الإجمالي، وتجميد البرلمان لسنتين (حتى تموز ٢٠٠٣)، والقيود المفروضة على عدد من الحريات الأساسية، والغضب إزاء التطورات في المنطقة، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى إثارة مشاعر السخط لدى الناس، وكذلك أدت إلى إعاقة التعبير عن هذه المشاعر من خلال القنوات القائمة. فكانت الحاجة إلى ضبط التظاهرات الغاضبة التي انطلقت خلال شهري آذار ونيسان، احتجاجاً على الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في العراق. وللتنفيس عن الضغوط المحتقنة في نهاية الحرب، أعلن الملك عبد الله الثاني عن إجراء الانتخابات النيابية، وجاء بالمكافآت الاقتصادية نتيجة التحالف الأردني الوثيق مع واشنطن، وأبرز الموقف الدبلوماسي للبلد من عملية السلام. والأهم من ذلك أنه دعا إلى الإصلاح السياسي المحلي، مؤكدا الحاجة إلى "مجتمع يدعم الشعب، ويعطي فرصا للجميع.. مجتمع مدني ديمقراطي شامل، ويوفر الأمل الحقيقي".

وعلى الرغم من ذلك، يبقى مكمن الخطر بالنسبة للنظام في استمرار روابط الثقة الهزيلة بين المواطن والدولة، إذ تقوم العلاقات المهمة بصورة أساسية على الولاءات العائلية أو العشائرية، مع الدور الذي يلعبه الدين كرابط اجتماعي. ولكن الدولة مغيبة إلى حد كبير عن هذه العلاقات، وتبقى النظرة إليها باعتبارها جهة غير متجاوبة، بعيدة عن المساءلة والشفافية. وهذا يشمل الأجهزة الأمنية التي تتمتع بنفوذ مطلق وقوات الشرطة والموظفين الحكوميين الذين يدافعون عن مصالح الدولة من جميع جوانب الجهاز البيروقراطي. وقد أدت القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع إلى ثني الناس عن الاحتجاج السلمي، خارج الحدود الضيقة للنقاشات البرلمانية والخطاب السياسي للأحزاب السياسية الصغيرة والحركة الإسلامية المعتدلة والمطواعة ومجموعات متناثرة في المجتمع المدني.

وقد أكدت أحداث مدينة معان في جنوبي البلد في تشرين الثاني ٢٠٠٢، التي سقط فيها ستة قتلى، الخطورة المترتبة على عدم معالجة انعدام الثقة بين السكان المحليين والسلطات المحلية، والدولة بصورة أعم. وبما أن معظم الظروف في معان لم تكن فريدة من نوعها، يمكن لتلك الأحداث بالذات أن تتكرر في مواقع أخرى من المملكة. أحد المحركات المحتملة لذلك هو النزاع الإسرائيلي. الفلسطيني إلى الغرب من نهر الأردن، والآخر هو الأوضاع القلقة، والمقلقة بالنسبة للأردنيين، شرقاً في العراق. إن كلتا الأزمتين، اللتين تعرضان على شاشات التلفزة بكل تفصيل وصخب، بالترافق مع المصاعب الاقتصادية المتزايدة، أشعلتا في فترات سابقة الاضطرابات الغاضبة، ومن المحتمل أن تفعلا ذلك ثانية في المستقبل. إن غياب القنوات المؤسسية للتعبير عن هذه العواطف ومعالجتها قد تهز الحكومة.

ولا توجد مؤشرات على أن الجسم السياسي الأردني موشك على التفكك، إذ يعتبر معظم المحللين الأردنيين أن أوضاع البلد مستقرة، ويشيرون إلى إدارة النظام لآخر أزمة إقليمية كدليل على ذلك. ولكن السؤال الذي تطرحه حتى النخبة السياسية الأردنية على نفسها هو كيف تجري إدارة الأزمة الآتية بسلام، طالما أن الرابط بين الدولة والفرد يبقى هشاً وتبقى مشاعر السخط في غليان مكبوت.

ويرى بعضهم أن الإصلاحات الديمقراطية من شأنها تهديد استقرار الدولة، طالما بقيت الأزمات الإقليمية بلا حل، محركة القلاقل في أوساط السكان الذين يحملون مشاعر التعاطف القوي مع أخوتهم العرب من الشعوب المجاورة. بينما يرى بعضهم الآخر، أن انفتاح النظام السياسي هو الطريق الوحيد لضمان أمن الأردن على المدى البعيد، وأن النظام يستعيد الثقة بين المواطن والسلطة، قبل أن تتفاقم حالة الإحباط مهددة بتقويض الدولة. ولكن الجميع يتفق على أن الدمقرطة لا بد من أن تدار بقبضة محكمة، كي لا تنفلت العواطف والمصالح وتخرج عن نطاق السيطرة، وتجر المملكة نحو درب غير معروف وخطر.

وقد بدأ الأردنيون بتلمس طريق وسط بكل حذر، كما ينعكس في توصيات لجنة الأردن أولاً في كانون الأول ٢٠٠٢، وفي تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان في حزيران ٢٠٠٣، وفي تقرير معان الصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية في أيلول ٢٠٠٣، وينبغي أن يجري توسيع هذه التوصيات الآن، وأن تحصل على التشجيع غير المشروط من النظام، وأن تقوم بدورها بإطلاق إجراءات جديدة، من ضمنها:

١. تعزيز عملية الإصلاح: توجد مطالبة واسعة بتطبيق الإصلاح في عدة مجالات. فقد شدد الكثيرون ممن قابلتهم المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (ICG) على أهمية جعل العملية الانتخابية تعكس بصورة أفضل التركيبة الديمغرافية للبلد و/أو تحسين تمثيل الأحزاب السياسية على المستوى الوطني. كما إن تواجد مراقبين دوليين مستقلين خلال العملية الانتخابية من شأنه المساهمة في تعزيز مصداقية أي انتخابات مستقبلية. أما الإجراء الآخر الذي يكتسي أهمية فهو زيادة الحريات الصحفية، وذلك من خلال تعديل قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٩، ولا سيما أنه يتعلق بالممارسات الحكومية في مجال الترخيص والرقابة، والقيود الحالية على من يمارس مهنة الصحافة، والشروط التعجيزية المفروضة على الصحف، فيما يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال، والقيود على تمويل مراكز البحوث. كما اقترح بعض الأردنيين إنشاء محكمة دستورية كخطوة عملية تضفي مصداقية أكبر على العملية التشريعية.

٢. تعزيز المؤسسات المدنية: لا بد من أن تمتد المشاركة الشعبية في الحياة السياسية إلى المؤسسات المدنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية. ويجب على الحكومة، كخطوة أولى بالغة الحيوية، أن تخفف من القيود المفروضة على إجراءاتها الداخلية وعلى تمويلها. وفي نهاية المطاف يجب على الحكومة أن تقوم بتعزيز المجتمع المدني، وتشجيع الأصوات المستقلة، والسماح بقيام معارضة حقيقية بناءة.

٣. معالجة القضايا التي أثارتها أحداث العنف في معان: في أعقاب الاعتراف الصريح على لسان الملك عبد الله بالحاجة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بجلب المنفعة على سكان معان ومنع تكرر العنف، أقدمت الحكومة على اتخاذ بعض الخطوات المتواضعة، بهدف تحسين العلاقات بين السلطة والسكان وتقديم الخدمات الاقتصادية. وينبغي أن تتخذ خطوات إضافية، وأن تعمل على تحديث وتوحيد عملية إنفاذ القانون في كل أرجاء البلد، بما في ذلك اعتماد أسلوب جديد في العلاقة بين المواطن وقوات الأمن، وتطوير البنية التحتية الأساسية في معان، وفي المدن الصغيرة التي تعيش ظروفاً اقتصادية مشابهة، وتنفيذ برامج مكثفة للتدريب على المهن وبناء القدرات، وذلك لتعزيز القدرات الفنية للشباب، والمباشرة بجهود جادة لتوسيع استثمارات القطاع الخاص.

ثانيا: إرث الملك حسين

عندما يدخل الزائر معظم المكاتب الحكومية أو المرافق العامة، وحتى كثيراً من المحال التجارية، فإنه ما زال يرى صورتي الملك عبد الله الثاني بن الحسين ووالده الراحل، الملك الحسين بن طلال. فاستمرار الاحترام العام للعاهل الذي تولى الحكم فترة طويلة وانتقل إلى جوار ربه في عام ١٩٩٩ بسبب مرض السرطان، مؤشر على احترام دائم وتحول سياسي غير كامل. فعهد الملك عبد الله لا يظهر إلا بشكل بطئ من ظلال إرث والده، وذلك لأنه جاء إلى المنصب فجأة من دون خبرة مسبقة في الحكم، ولأن المشكلات الاقتصادية التي طغت على المملكة في التسعينيات ما زالت موجودة، ولأنه ما زال يتوجب الوفاء بالوعد بالدمقرطة الذي أطلق للمرة الأولى في عام ١٩٨٩، وكرره الملك عبد الله لدى ارتقائه العرش.

ومع أن الملك عبد الله يجاهر بتأييده السياسة الديمقراطية، فإن سنواته الأربع الأولى قد أظهرت ميلاً قوياً لاستقرار النظام الذي وضع التقدم الاقتصادي واندماج الأردن في السوق العالمي أمرين يسبقان الحاجة إلى انفتاح النظام السياسي. فالاقتصاد الذي ورثه مضطرب جدا، ويعتمد بشكل كبير على المانحين الأجانب. إنه اقتصاد ابتلي بديون ساحقة تعادل نحو ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وسجل نمواً يكاد يناسب التزايد السكاني، في حين لم يكن السياق السياسي إيجابياً بشكل خاص. وبانهيار عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، وازدياد التوترات بين واشنطن وبغداد، وجد الأردن نفسه محصوراً بين صراعين خطرين. وبين ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ تحددت بيئة الأردن المباشرة بانتفاضة عبر النهر، "وحرب واشنطن على الإرهاب"، وأخيراً الحرب في العراق.

ووفرت المتاعب الاقتصادية المعلقة، وتجدد عدم الاستقرار الإقليمي سلاحاً للذين كانوا يفضلون دولة أمن صارمة على انفتاح تدريجي للنظام السياسي. وهي بدورها أضعفت موقف الذين كانوا في التسعينيات يدعون إلى الدمقرطة ورفع القيود عن الحريات الأساسية. ففي عام ١٩٨٩ كان الملك الحسين قد استجاب لأقسى أزمة اقتصادية في تاريخ البلد بتنفيذ اتفاقية تعديل وتقشف مع صندوق النقد الدولي. وأدت التخفيضات الناجمة عن تلك الاتفاقية في دعم الغذاء والمواد الأساسية الأخرى، في سياق تراجع اقتصادي وتخفيض قيمة الدينار، إلى اضطرابات في المعاقل الهاشمية التقليدية، مثل معان والكرك والسلط. وهذا بدوره سبب دعوات إلى مساءلة حكومية أكبر ولبرلة سياسية، سعى النظام إلى استيعابها بتنظيم انتخابات برلمانية في تشرين الثاني ١٩٨٩، وتعيين لجنة ملكية لوضع ميثاق وطني يوجه عملية اللبرلة، تم تبنيها في حزيران ١٩٩١، ورفع الأحكام العرفية، وإجازة الأحزاب السياسية وتخفيض القيود عن حرية التعبير، وذلك كله حدث بين ١٩٩٢ و١٩٩٣ في ذلك الوقت كان الملك الحسين يركب موجة شعبية بسبب موقفه الحيادي المعلن إزاء الحرب التي قادتها أميركا ضد الاحتلال العراقي للكويت، وهو موقف فسر في واشنطن الرسمية وفي شوارع عمان والزرقاء وأربد على أنه موقف مؤيد للعراق بشكل فعلي. وفي ضوء معاقبة الأردن اقتصادياً ودبلوماسياً من قبل حلفائه الأميركيين والخليجيين، استطاع الملك أن يستغل النقاط التي حققها من هذه الشعبية لترتيب أمور الأردن الداخلية، ثم رأى فرصة في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام لعقد سلام مع إسرائيل، وهو هدف استراتيجي منذ زمن طويل، وإصلاح علاقاته مع الولايات المتحدة والآخرين. وقد سببت مناوراته نحو السلام سخطاً سياسياً في الداخل، تبعته حملة ضغط تدريجية، وشهدت المعارضة الديمقراطية المجاهرة تراجعاً جزئياً في بعض المكاسب التي تحققت بصعوبة في العقد السابق، إذ تأجل البرلمان في خريف ١٩٩١، لمنع حجب الثقة عن حكومة طاهر المصري خلال التمهيد لمؤتمر مدريد، وحصلت تغييرات في القانون الانتخابي قبل انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٣، لتعزيز فرص القوى المؤيدة للنظام. ووافق برلمان طيع على معاهدة السلام مع إسرائيل في ١٩٩٤، ووافق على رفع دعم الخبز، وهو واحد من أكثر العناصر إثارة للجدل في حزمة صندوق النقد الدولي للإصلاح.

وشهدت السنوات الخمس اللاحقة تراجعاً آخر في الإصلاحات الديمقراطية. فقد طبقت الحكومة قيوداً جديدة على وسائل الإعلام، التي كانت قد انتقدت الحكومة حول سلسلة من القضايا، وكشفت الفساد وشجبت التطبيع مع إسرائيل. وفي الاعتراض على التغييرات التي أدخلت على القانون الانتخابي وقانون المطبوعات والنشر، قامت أحزاب المعارضة والنقابات المهنية والشخصيات السياسية المستقلة البارزة، بمن فيهم رئيسا وزراء سابقان، بمقاطعة انتخابات ١٩٩٧، مما زاد من اقتصار البرلمان على دور الراغبين الملحق بالنظام.

وفي فترة وفاة الملك الحسين، كان الأردن قد تحول تدريجياً إلى بلد كان فيه الجهاز الأمني هو السائد، مثلما كان الحال قبل الصحوة الديمقراطية في الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٣، مع أنه تم الإبقاء بحرص على مظهر التعددية السياسية.

ثالثا: اللبرلة الاقتصادية قبل الإصلاح السياسي

أبقى الملك عبد الله على الدور المهيمن للأجهزة الأمنية، وهو يدرك وفرة العوامل التي تحمل في طياتها زعزعة الاستقرار، ومنها الاقتصادية والسياسية والإقليمية، التي كانت تواجهه. كانت الخلاقة بحد ذاتها كثيرة المصاعب، بعد أن قام الملك الحسين في ساعات الاحتضار بتجاوز أخيه الأمير الحسن بن طلال، الوريث الشرعي، لصالح ابنه الأكبر. وأصبح الأمن المحك الذي تقيم وفقه التطورات الجديدة والسياسات المقترحة. وفيما كان يجري رسم المجال السياسي فقد انصب اللوم على سميح البطيخي، مدير دائرة المخابرات العامة، خلال السنة ونصف السنة الأولين من العهد الجديد. ففي نظر كثير من الأردنيين كان البطيخي، الذي يحمل لقب مستشار ملكي، يقوم بدور سياسي أكبر من المألوف، ظهر بشكل أوضح في حضوره الدائم للاجتماعات الرسمية، والمهمات في الداخل والخارج. وقد عاب عليه النقاد الحملات الشرسة المتكررة ضد الاحتجاجات، وطرد الأكاديميين والآخرين بسبب تجاوزات سياسية متخيلة.

وفي تشرين الثاني ٢٠٠٠، استبدل البطيخي باللواء سعد خير الذي كان أقل ظهوراً في السياسة والشؤون العامة. لكن كثيراً من الأردنيين الذين قابلتهم ICG عبروا عن القلق إزاء التواجد الكبير المستمر للأجهزة الأمنية، ودورها المباشر في التعيينات في القطاعين العام والخاص، فضلا عن مراقبتها اللصيقة للاجتماعات العامة. وقد أدت هذه الممارسة إلى تنفير المعارضة السياسية وبعض مؤيدي النظام منذ زمن طويل والمسؤولين الحكوميين السابقين الملتزمين بالإصلاح الديمقراطي. وعلق رئيس وزراء سابق قائلا: "أصبح الأمن المعيار الوحيد الذي تقاس به الأمور، ويعتبرونه الحل الأمثل".

وللحفاظ على قبضة قوية على البلد، لكن مع إدراك الحاجة إلى تأسيس الإصلاحات الاقتصادية، قام الملك عبد الله بتعيين رئيس وزراء جديد في حزيران ٢٠٠٠، هو علي أبو الراغب، المقاول المعروف بتأييده اللبرلة الاقتصادية والتجارة الحرة واندماج الأردن في السوق العالمي. ففي بلد يشهد مجيء وذهاب رؤساء الوزراء بسرعة، فإن تعمير وزارته أمر غير مألوف، كما حجم التشريعات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد من قيود الدولة وزيادة منافسته أمر ملحوظ. وقد جاءت معظم هذه التشريعات، بما فيها قوانين رئيسية حول الاحتكارات والمنافسة والاستثمار على شكل تدابير مؤقتة، إذ صدر أكثر من ٢٠٠ تشريع بمرسوم ملكي، في غياب البرلمان بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣.

أجل الملك الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠٠١، مستشهداً بالحاجة إلى وقت إضافي لتطبيق إجراءات ينص عليها قانون انتخابي صيغ حديثا. وأصبح هذا تعليقاً للبرلمان إلى أجل غير محدود، وترافقت فرصة إعادة تنظيم الاقتصاد دون إشراف تشريعي، مع حماسة في الإبقاء على غطاء محكم على الحياة السياسية. المرسوم الذي صدر في عام ٢٠٠١ كان أكثر المراسيم جدلية، إذ عدل المادة (١٥٠) من نظام العقوبات، وهو ينص على عقوبات صارمة على نشر أخبار يمكن أن تضر بالوحدة الوطنية، وتحرض على الجرائم، وتنشر الكراهية، وتشوه سمعة الناس أو تتهدد الاستقرار عن طريق الإشاعات أو المعلومات الكاذبة. وهذه العقوبات فاقت كثيراً القيود الواردة في قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٩، والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت قاسية جدا.

وتضم القوانين المؤقتة الأخرى التي فرضت على الحريات العامة:

١. قانون التجمعات العامة الذي يفرض على منظمي الأحداث العامة لا إشعار الحكومة كما كان معمولاً به في السابق فحسب، بل الحصول أيضاً على تصريح قبل ثلاثة أيام من الحدث، وتحمل المسؤولية الشخصية عن تضرر الممتلكات، ومثل هذه التصاريح من ناحية عملية يصعب الحصول عليها.
٢. قانون محكمة أمن الدولة، الذي يحرم المواطنين المدانين بمخالفة القوانين من حق الإستئناف.
٣. قانون البلديات، الذي يعطي الحكومة الحق في تعيين رئيس ونصف أعضاء المجالس البلدية، بينما كان يتم في السابق انتخاب جميع الأعضاء فترة أربع سنوات، فيما عدا أعضاء بلدية عمان الكبرى.

وتختلف الآراء حول السبب الذي جعل الحكومة تستغني عن البرلمان، في وقت كان فيه مؤيداً لها بشكل عام، وكان من غير المحتمل أن تفرز الانتخابات برلماناً مختلفاً بصورة راديكالية. ووفقاً لأحد الآراء، فإنه مهما كان البرلمانيون محافظين ومحرومين من السلطة الحقيقية، فقد كان كثير منهم أيضاً فاسدين، وبالتالي مترددين في الموافقة على الخطة الرامية إلى تقليص الإنفاق، كما كان يطالب المانحون الغربيون، والذين خافوا من أنه قد يؤذي قدرتهم على البقاء من خلال الرعاية. هؤلاء النواب كانوا "نواب خدمات"، نواباً ماهرين في خدمة ناخبيهم كمكافأة على الدعم. ويقول آخرون إن النظام رأى البرلمان عبئا ومصدراً محتملاً لانتقاد غير مطلوب في إدارته للأزمات الإقليمية (التحالف مع الولايات المتحدة، ودعم مسيرة السلام)، وكابح للإصلاحات الاقتصادية. وفي الحقيقة، فإن الحكومة وبعض مؤيديها يدافعون عن القرار على أساس أن التحرك لإحداث تغيير كبير في السياسة الاقتصادية يمكن أن يفشل إذا خضع لحوارات برلمانية طويلة الأجل ومقايضات سياسية. يقول ميشيل مارتو، وزير المالية: "كان غياب البرلمان ضرورياً لتطبيق الإصلاح التشريعي، لأن كسب الموافقة البرلمانية في الماضي كان يثبت أنه صعب للغاية".

كان مؤيدو الإصلاح الاقتصادي يرون أن أية خسارة للعملية الديمقراطية يمكن إبطالها عندما تتحسن الظروف. ووفقاً لهذا السيناريو، يمكن إسكات المعارضة الداخلية، ويتبع ذلك، اللبرلة السياسية في أعقاب المكاسب الاقتصادية. وقال فيصل الفايز، وزير البلاط: "إننا مضطرون لتأجيل الانتخابات نتيجة عوامل خارجية (إقليمية). لكنه أضاف، في إشارة إلى الأردن والعالم العربي بشكل أعم: سيكون هنالك تغيير، فعندما تنطلق التنمية الاقتصادية، فإن التنمية السياسية ستحذو حذوها". لكن بحلول ربيع ٢٠٠٣، كان دعاة الحملة العملية مستعدين لعودة البرلمان، بما أن الحرب قد انتهت وإعادة الهيكلة الاقتصادية قد بدأت تأخذ مسارها. وقال مارتو لـ ICG في أيار ٢٠٠٣: "حان الوقت لإعادة البرلمان، لأن جميع الإصلاحات التشريعية الضرورية قد طبقت، والبرلمان يخدم هدفاً مهماً".

وكما كان متوقعاً، خلق حل البرلمان وتأجيل الانتخابات والإصدار المؤقت لتشريعات مهمة، جدلاً كبيراً. فبعض السياسيين انتقدوا الحل العاجل للبرلمان بوصفه غير مبرر وغير دستوري، وقالوا إنه بينما تنص المادة ٧٣ (الرابعة) من الدستور على "للملك أن يؤجل الانتخابات العامة إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن أجراء الانتخاب أمر متعذر"، فإن الوضع الداخلي أو المناخ الإقليمي لم يصلا إلى ذلك المعيار. وفضلا عن ذلك، وبكلمات رئيس وزراء سابق، نسف التعليق طويل الأجل حكم القانون، وبذلك شكل سابقة خطرة.

وشبيهاً بذلك، ادعى النقاد، وأكثريتهم من المعارضة المتباينة، أن جميع القوانين المؤقتة التي صدرت في الأعوام بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ انتهكت الدستور انتهاكا مباشرا، في إشارة إلى المادة ٩٤ التي تنص على أنه "عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلاً، يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير، أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل". وهم يتحدون ادعاء الحكومة بأن القوانين التي صدرت بمرسوم ملكي لم تحتمل أي تأخير. وكما قال أحد النشطاء السياسيين: "لم يكن هنالك أية حاجة حقيقية لتبني هذه القوانين في غياب البرلمان. لكنها أصدرت لدفع مسيرة الأجندة السياسية والاقتصادية للحكومة". هذه "المجزرة من التشريعات"، كما وصفها ناقد آخر، زادت من صفوف المعارضة، وأضرت بمصداقية العملية التشريعية. وذهب أكثر نقاد الحكومة صراحة إلى حد الادعاء بأن هذه القوانين عجلت في عملية "إلغاء الدمقرطة"، التي يقولون أن النظام أطلقها بعد الحرية المحفوفة بالمخاطر، والتي كان قد اضطر للتنازل عنها بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ وهنالك بعضهم، حتى من بين مؤيدي الحكومة، أعربوا عن التشكك إزاء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية دون الموافقة حتى من برلمان فضولي بشكل معتدل. وقال مقاول أردني قابلته ICG، على سبيل المثال: في غياب البرلمان، يتم اتخاذ قرارات رئيسية دون الضوابط والزواجر الضرورية، ومثال ذلك ما يتعلق بعضوية منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. ربما تم التعجل في إبرام هذه الاتفاقيات، ولم تكن مصلحة الأردن الفضلى في الذهن، فقد كان بالإمكان التفاوض حول صفقات أفضل. وبعد أن قال هذا، أشار برضى إلى أن "مقدار ترتيب البيت كان هائلاً. فقد صدر نحو ١٠٠ قانون تنظيمي في الشهور الثمانية عشرة الماضية، وهذا أدى إلى انفتاح أمام التجارة والاستثمار".